

المسؤولية الاجتماعية ودورها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

في ترسيخ مبدأ حماية البيئة

Social responsibility and its role in Algerian's economic institutions in consolidating environmental protection

حمزاوي زهية * طالبة دكتوراه

مخبر الاتصال السياسي والاجتماعي جامعة يحي فارس بالمدينة (الجزائر)،

zahiahamzaoui615@gmail.com

د. باية بوزة bayabououza@hotmail.com

تاريخ النشر: 2024/01/31

تاريخ القبول: 2023/04/05

تاريخ الاستلام: 2023/02/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع جد مهم وحساس وهو ضرورة تبني وتطبيق المؤسسات الاقتصادية المسؤولية الاجتماعية اتجاه حماية البيئة، من المخاطر والمخلفات التي أحدثتها نشاطات وأعمال هذه المؤسسات، واعتبار المسؤولية البيئة من أسمى أهداف استوجب الالتزام بها وتعظيمها لها كتعظيمها للأرباح.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع المعلومات والبيانات و المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية من أجل الحفاظ على البيئة وتحليلها بدقة، ووصلنا إلى أهم النتائج أن المسؤولية الاجتماعية كان لها دور كبير وفعال في توجيه المؤسسات الاقتصادية على قضية حماية البيئة والالتزام بها وجعلها أسمى أهدافها، وتبين لنا من خلال الدراسة أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تحاول جاهدة تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه حماية البيئة من خلال وضع كم هائل من القوانين وآليات صارمة واتفاقيات من أجل حماية البيئة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، المؤسسات الاقتصادية، البيئة، حماية البيئة، المسؤولية البيئة.

Abstract:

This study aims to shed light on a very important and sensitive topic, which is the necessity of adopting and applying the social responsibility of the economic institutions towards protecting the environment, from the risks and wastes caused by the activities and works of these institutions, and considering the environmental responsibility as one of the highest goals that necessitated commitment and maximizing it as maximizing profits.

This study relied on the descriptive analytical approach, where information, data and concepts related to social responsibility were collected in economic institutions in order to preserve the environment and analyzed accurately, and we reached the most important results that social responsibility had a significant and effective role in directing economic institutions on the issue of environmental protection and commitment. and made it its highest goals, and it appeared to us through the study that the Algerian economic institutions are trying hard to achieve social responsibility towards protecting the environment by putting in place a huge amount of laws, strict mechanisms and agreements in order to protect the environment.

Keywords: Social responsibility, economic institutions, environment, environmental protection, environmental responsibility

1. مقدمة:

تسعى المؤسسات الاقتصادية باختلاف طبيعتها أعمالها ونشاطها إلى تقديم وتحقيق أهداف مسطرة من أجل الحفاظ على بقائها وتواجدها في السوق التنافسية على مدى الطويل، وتعتبر البيئة هي المادة الخام التي تعتمد عليها المؤسسات في إنتاج سلعها ومنتجاتها، ولتحقيق هدفها الأسمى المتمثل في تعظيم الأرباح، مستنزفة بذلك كل الموارد الطبيعية المتاحة ظاهرياً كانت أم باطنية، أفرز عن هذا الاستغلال اللاعقلاني تأثيرات وخيمة على البيئة.

وبانتشار الوعي وارتفاع الأصوات من مؤتمرات واتفاقيات وقوانين تنص وتلزم المؤسسات الاقتصادية بحتمية ضرورة حماية البيئة من المضار التي لحقت بها بشكل لافت يهدد البيئة من تراب وماء، وهواء وحتى ثقب الأوزون، وبالتالي يهدد حتى حياة البشرية ككل، أصبح إلزاماً وإدماج فكرة المسؤولية الاجتماعية في مخططات الاستراتيجية للمؤسسة التي تدعو في برامجها ومبادئها أفكارها ضرورة الالتزام بحماية البيئة وجعلها هي الأخرى من أهم الغايات والأهداف التي يجب تحقيقها في أرض الواقع وليس مجرد حبرا على الأوراق وأن تكون مثلها مثل السعي إلى تحقيق الأرباح.

1.1. الإشكالية:

تعتبر العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية والبيئة كمحيط خارجي علاقة تأثر وتأثير، وهذا التأثير متناقض مختلف فأحدهم استفاد لحد بعيد من خيراتها وثرواتها ونقصد هنا المؤسسات والأخرى تضررت من الاستغلال المفرط آلا وهي البيئة، وهذا نتيجة طغيان المكاسب المادية وتعظيم الوصول للأرباح بسرعة ولضمان مكانها في الأسواق التنافسية أثر سلباً على البيئة فأحدث اختلال في كل جوانبها سواء كان هذا تأثير ظاهرياً أو باطنياً، ويعتبر التدهور البيئي معضلة زادت حدتها في الآونة الأخيرة لتمس كل المؤسسات الجزائرية التي وجدت نفسها هي أخرى أمام تحدي تعظيم الأرباح وكذا حماية البيئة من مخلفاتها الوخيمة، وعليه تمثل قضية البيئة اليوم رهانا أساسيا وتحديا مستقبلياً بالنسبة للدول سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء، ولعل المسؤولية الاجتماعية هي الأداة الفعالة التي يمكن من خلالها تحقيق حماية البيئة من مخلفات

الخطيرة من قبل المؤسسات الاقتصادية، ومن هنا يمكن بلورة إشكالية البحث من خلال السؤال الرئيسي التالي : كيف تساهم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الحفاظ على البيئة؟

2.1 التساؤلات الفرعية:

- ما هي دوافع المؤسسات الاقتصادية في تبني المسؤولية الاجتماعية؟ وما هي البرامج المعتمدة في ذلك؟
- ما أثر المسؤولية الاجتماعية اتجاه حماية البيئة؟
- ما هي الأساليب المعتمدة من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تجسيدها للمسؤولية الاجتماعية تجاه تحقيق الحفاظ على البيئة؟

3.1 منهج البحث:

تم الاعتماد في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي لرصد كل الأدبيات المتعلقة بموضوع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية وعلاقتها بالمحافظة على البيئة على وجه التحديد، حيث تم جمع المعلومات والبيانات حول موضوع الدراسة ل يتم عقب ذلك وصفها وتحليلها تحليلًا دقيقًا للخروج بنتائج موضوعية تساهم في تحقيق قيمة علمية مضافة.

4.1 هدف الدراسة:

الغرض من هذا البحث هو تسليط الضوء على موضوع مهم يتمثل في تشخيص مدى اضطلاع المؤسسات الاقتصادية بمسؤوليتها الاجتماعية في الحفاظ على البيئة وحمايتها من المضار المحتملة في ظل تنامي الأخطار المحدقة بها، ويتجلى هذا الالتزام عمليا فيما يمكن أن تقدمه المؤسسات للبيئة من حلول تساهم في حمايتها من جهة ومن جهة أخرى في الحفاظ على توازنها.

5.1 أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من أهمية المسؤولية الاجتماعية كموضوع الساعة نظرا لثقله وتأثيراتها وانعكاساته خصوصا على البيئة التي تشكل المحيط الخارجي للمؤسسات الاقتصادية. لذا فقد وجدت هذه الأخيرة نفسها أمام تحدي صعب ناجم عن إخفاقها في التوفيق بين الأهداف الاقتصادية التي تريد تحقيقها

وهذا من خلال مادة الخام وهي البيئة وبين العمل على المحافظة عليها من المخاطر التي تحدثها نتيجة الاستنزاف الغير عقلاني لمواردها، مما يجعل تبني المؤسسات المسؤولية الاجتماعية خيارا استراتيجيا مهما لحماية البيئة والحفاظ على توازنها.

2. مفاهيم متعلقة بالدراسة:

1.2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

– **المسؤولية لغة:** يعرف المنجد في اللغة المسؤولية بأنها "ما يكون به الإنسان مسؤولا ومطالباً عن أمور أو الأفعال أتاها، أما في اللغة الفرنسية فيعرف مصطلح **Responsabilite** حسب القاموس الفرنسي المشهور **le Robert** بأنها تشير إلى العديد من المفاهيم عبر مستويات ثلاثة، حيث تعني في الأول الواجب الالتزام، أما الثاني فهي المنصب التكليف والمهمة وأخيرا فمعناها الخطأ وتبعاته، أما في قاموس الإنجليزي **oxford** أنها ترتبط بواجب التعامل مع شيء ما أو رعاية جسم ما من هذا النوع وما ينجر عنه من لوم إذا سارت الأمور بشكل خاطئ.

– المسؤولية اصطلاحا:

• **يعرفها لالاند (lalande)** بقوله مكانة أو سمة ذلك الذي يمكن أن يدعى للرد على واقعة، ويفصل "لالاند" أكثر عندما يصنفها إلى: المسؤولية مدنية واجب إصلاح الأذى اللاحق بالغير، في حدود وصورة يحددها القانون.

• **أما عبد المنعم الحفني فيعرفها** بقوله "هي الإقرار بما يصدر من أفعال وأقوال تترتب عليها نتائج قد تكون معنوية (الاحترام والتحقير)، أو اقتصادية (التعويض المالي عما يلحق الآخرين من أضرار أو قانونية الثواب والعقاب) أو دينية (الثواب والعقاب عند الله) أو أخلاقية (المدح أو الذم).¹

(Mittom friedman) تعريف المسؤولية الاجتماعية: من أوائل من عرفوا المسؤولية الاجتماعية في سبعينيات القرن الماضي، إذا يرى أن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال سد الأجور للعاملين مقابل العمل الذي يقومون به، وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال، وسد الضرائب للحكومات التي تقوم بتوفير الخدمات العامة للموظفين، واحترام سيادة القانون عن طريق احترام العقود المبرمة.²

• وعرف (Drucker1977) المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام منظمات الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ،أما (Holmes) فقد عرفها1985على أنها التزام على منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية، مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها ،أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ،فقد عرفت المسؤولية الاجتماعية للمنظمة على أنها التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف³.

• عرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة ،من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد⁴.

2.2 مفهوم المؤسسة:

-المؤسسة لغة: تعريف ومعنى مؤسسة في معجم المعاني الجامع - معجم عربي.

مؤسسة: (اسم)

الجمع: مؤسسات

صيغة المؤنث لمفعول أسس

المؤسسة: منشأة تؤسس لغرض معين، أو لمنفعة عامة ولديها من الموارد ما تمارس فيه هذه المنفعة

مؤسسات الجامعة: ما يتبع لها من كليات ومعاهد ومكتبات ومراكز بحوث.⁵

- المؤسسة اصطلاحاً: عرفها "سعيد أوكير" أنها " شكل من أشكال النشاط الاقتصادي أو تلك الوحدات الاقتصادية التي تعمل على إشباع حاجات ورغبات الأفراد أو مجموعة عناصر الإنتاج البشرية أو المالية التي تستخدم وتهدف إلى إنتاج المواد والسلع والخدمات.⁶

- المؤسسة هي مركز لصنع القرار، طبقاً لأهداف محددة، بالاعتماد على حوافز الربح والمنفعة الاجتماعية.⁷

- التعريف الإجرائي:

المؤسسة هي عبارة عن هيكل تنظيمي، مكون من مجموعة الأقسام ودوائر، وأفراد تختلف كل مهمة فرد على آخر بين رئيس وعمال يسعون إلى تحقيق أهداف مسطرة وفق استراتيجية وبرامج ومخططات لتسهيل الوصول إلى الغايات المرجوة.

3.2. تعاريف حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية:

يسعى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية إلى توضيح معنى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والتي عرفها بـ " السلوك الأخلاقي للمؤسسة ما اتجاه المجتمع وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية من مؤسسة الأعمال وليس مجرد حاملي الأسهم، وقد يغطي المفهوم أيضا القيم المرتبطة بحماية البيئة⁸.

4.2. مفهوم البيئة:

- لغة: يعود الأصل اللغوي لكلمة البيئة في العربية إلى الجذر "بؤأ" ومنه "تبؤأ" أي حل ونزل وأقام والاسم منه بيئة بمعنى منزل. والمتبع للمفهوم للغوي لكلمة البيئة يجد بأن البيئة، تعني النزول أو الحلول في المكان وبذلك يمكن أن تطلق مجازا على المكان الذي يتخذ فيه الإنسان مستقرا لنزوله وحلوله أي على: المنزل، والمواطن، والموضع الذي يرجع إليه الإنسان فيتخذ فيه منزله وعيشه.

- اصطلاحا: البيئة هي الوسط المحيط بالإنسان والذي يشمل كافة الجوانب المادية وغير المادية، البشرية وغير البشرية، أي أنها تعني كل ما هو خارج عن كيان الإنسان، وهي بذلك تشمل كل ما يحيط به من موجودات فلهواء، والماء، والأرض، والكائنات الحية المحيطة به، وهي عناصر البيئة التي يعيش فيها، والتي تعتبر الإطار الذي يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة.⁹

- التعريف الإجرائي للبيئة: البيئة هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، وهذا الإطار الذي يعيش فيه ويمارس فيه مختلف نشاطاته الاجتماعية كانت أم اقتصادية سياسية، ثقافية وتحتوي على مجموعة من العناصر ومكونات كالهواء، التربة، الماء، لغطاء النباتي، متنوع ومختلف هذه عناصر ظاهرية، وأخرى باطنية وتكون العلاقة بين الإنسان والبيئة تأثر وتأثير سواء إيجابا أو سلبا.

-**تعريف البيئة:** عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم 1972 البيئة بأنها رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته.

وتعرف البيئة بأنها المجال الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على الموارد اللازمة لإشباع حاجاته فيؤثر فيه ويتأثر به.¹⁰

مفهوم حماية البيئة:

نعني بحماية البيئة المحافظة والصيانة والإبقاء على الشيء المراد حمايته دون ضرر أو حدوث تغيير له يقلل من قيمته، قد يتطلب ذلك إجراءات وتدابير معينة لتأمين هذه الحماية، وحماية البيئة يجب أن تشمل على ما يلي:

- وقاية المجتمعات البشرية من التأثيرات الضارة لبعض عوامل البيئة.
- وقاية البيئة عالميا ومحليا من النشاط الإنساني .
- تحسين نوعية وتطويعها لصحة الإنسان ورفاهيته¹¹.

5.2. مفهوم المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال:

يمكن تعريف المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال على أنها مهمة لتغطية الآثار البيئية للعمليات الإنتاجية للشركات تخفيض التلف والانبعاثات، وتعظيم كفاءة وإنتاجية مواردها، وتقليل الممارسات التي يمكن أن تكون لها آثار بيئية مستقبلا.

وتتمثل المسؤولية البيئية في عملية تطبيق المعارف الخاصة بحماية البيئة، وتطبيق الممارسات التي تعود بالنفع عليها، مع وجود وعي حقيقي بذلك لدى القائمين على اتخاذ القرارات، ويرتكز تطبيق المسؤولية البيئية على كافة عناصر الحوكمة (الإدارة، التسيير، التقييم، المعالجة، الإنتاج...) وكذلك على كافة مبادئ التنمية المستدامة.

وحسب منظمة البيئة الكندية غير الحكومية فإن المؤسسة يكون لها مسؤولية بيئية عندما تتحقق فيها نقطتين أساسيتين هما: أن تصبح المؤسسة ذات قوة أكبر من الدولة ، وبذلك يصبح لها مسؤولية تجاه المجتمع، أما النقطة الثانية فهي متعلقة بالبيئة، والتي تتحقق عندما تكون غايتها هي تدعيم حمايتها وبذلك

فإن المؤسسة المسؤولة بيئياً، هي التي تسيطر أنشطتها على أساس مبادئ بيئية ، بما يساعد المجتمع على المحافظة عليها .¹²

3. تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات:

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن إرجاع تطوره إلى أفكار الرأسمالية الحديثة (Adam,smith) في عمله ثروة الأمم سنة 1776، سميت الخبر الاقتصادي المعروف صرح بأنه عندما تكون الشركة حرة في السعي لتحقيق أرباحها ،فإنها تستفيد وتخدم أيضاً كل من مصلحتها ومصالح المجتمع معا.

وتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في منتصف 1920، وعندما حاول البعض من رجال الأعمال العمل على بناء الثقة بالنسبة للمساهمين والمطالبين الاجتماعيين.

قبل 1950 كان يشار إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل (Bowen1953) أب المسؤولية الاجتماعية للشركات ،حيث أشار إليها في كتابه "المسؤوليات الاجتماعية لرجل الأعمال "، وقد عرفها على أنها "التزام من رجال الأعمال لإتباع سياسات ،اتخاذ قرارات ومتابعة التوجهات المرغوبة والمتوافقة مع أهداف وقيم مجتمعنا.

خلال 1960 و 1970 تم فحص مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ونوقش أكثر من الجانب الأكاديمي ،اقترح العديد من الباحثين (waltan,Carroll,Davis,frederik,Mcuire) تعاريف عديدة للمسؤولية الاجتماعية للشركات ،أغلب تعاريفهم تشير إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعني تبني مسؤوليات والتزامات إضافية للشركات إلى جانب تحقيق الربح وطاعة القانون نجد حماية المستهلك ،حماية البيئة ،وهذا ما جعل الشركات تتصرف بمسؤولية أكبر في حل المشاكل الاجتماعية، إنتاج منتجات أكثر أماناً للمستهلكين والتي تعني بالقضايا البيئية، خلال هذه الفترة كان (Milton friedman1970) عند وجهة نظر معارضة للمسؤولية الاجتماعية للشركات ،جادل على أن الربحية هي المسؤولية الاجتماعية النهائية للعمل في حال القيام بها وفقاً للقانون وبطريقة أخلاقية ،أكد أن رجال الأعمال والمديرين التنفيذيين للشركات هم وكلاء للشركات ،لذلك عند اتخاذهم لقرارات تتعلق بالشركات يجب أن يهتموا، أكثر بخدمة منافع ومصالح الشركات من المجتمع ،هذين المفهومين الواسعين وضع كأساس

للمسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث المفهوم الأول يشير إلى مسؤولية الشركات في تحقيق الرفاهية للمجتمع، والثاني يشير إلى مسؤولية الشركات في تحقيق الربح.

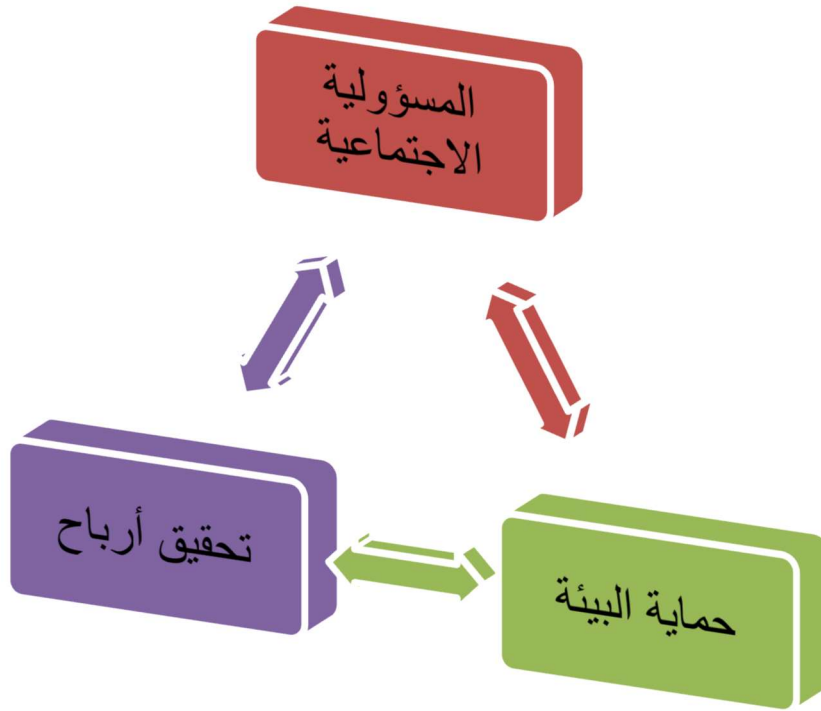
ومن 1980 حتى منتصف 1990 توسع مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وتطورت المفاهيم البديلة والنظريات والنماذج والموضوعات مثل الاستجابة الاجتماعية للشركات، الأداء الاجتماعي للشركات وأخلاقيات العمل ونظرية أصحاب المصلحة، ونتيجة لذلك كثيرا ما ارتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بمفهوم أصحاب المصلحة، لذلك بعض الباحثين يعرفون المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها التزامات الشركة اتجاه أصحاب المصالح ومازال سائد في المجتمع إلى يومنا هذا¹³، ونجد في التسعينيات وخصوصا بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والذي عقد في (ريودجانيرو عام 1992) ومع تطور مفهوم التنمية المستدامة بدأت مرحلة جديدة في تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال خاصة مع تزامن ذلك بثورة في الاتصالات والمعلومات أدت إلى زيادة الوعي بالقضايا البيئية وعلاقتها بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، أشارت أجندة القرن الحادي والعشرين والصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية إلى ضرورة تبني قطاع الأعمال مفاهيم حماية البيئة، من خلال استخدام تقنيات وأساليب الإنتاج الأنظف من أجل حسن استخدام الموارد الطبيعية والحد من التلوث، وضرورة الترويج لنظم الإدارة البيئية داخل منظمات الأعمال من أجل تحسين قدراتها الذاتية على الإدارة الجيدة لتأثيراتها البيئية.¹⁴

في ظل الألفية الجديدة ساهمت العولمة ونمو الشركات متعددة الجنسيات العاملة عبر أنحاء العالم في زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، فضلا عن الفوائد في حل المشاكل العالمية مثل الفقر، التلوث، انتهاكات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى ذلك ذكر كل من (Branco Rodrigues 2002) أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تم تحليلها ووصفها بأن مصدر للميزة التنافسية وليس كغاية في حد ذاتها، أيضا أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تطورت على اعتبارها عاملا مفيدا لربحية الشركة إلى اعتبارها استثمار للشركة والذي يعود بفوائد على الشركة بأكملها على المدى البعيد، مثل سمعة الشركة حاليا هناك تحولا من خلال دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في الاستراتيجية الأساسية للشركة.

المسؤولية الاجتماعية ودورها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ترسيخ مبدأ حماية البيئة

بالإضافة إلى ذلك خلال العقد الماضي توسع نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات لمعالجة الاهتمامات البيئة، مثل مبادرة الإبلاغ العالمية 2000 التي رأت أن المسؤولية الاجتماعية للشركات مرتبطة أيضا بمفهوم الاستدامة الاجتماعية والبيئة على حد سواء في المدى القريب والبعيد كما تم نشر مفاهيم وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في ميدان الأعمال وعبر جميع أنحاء العالم¹⁵.

تحقيق أرباح (المسؤولية الاجتماعية) حماية البيئة.



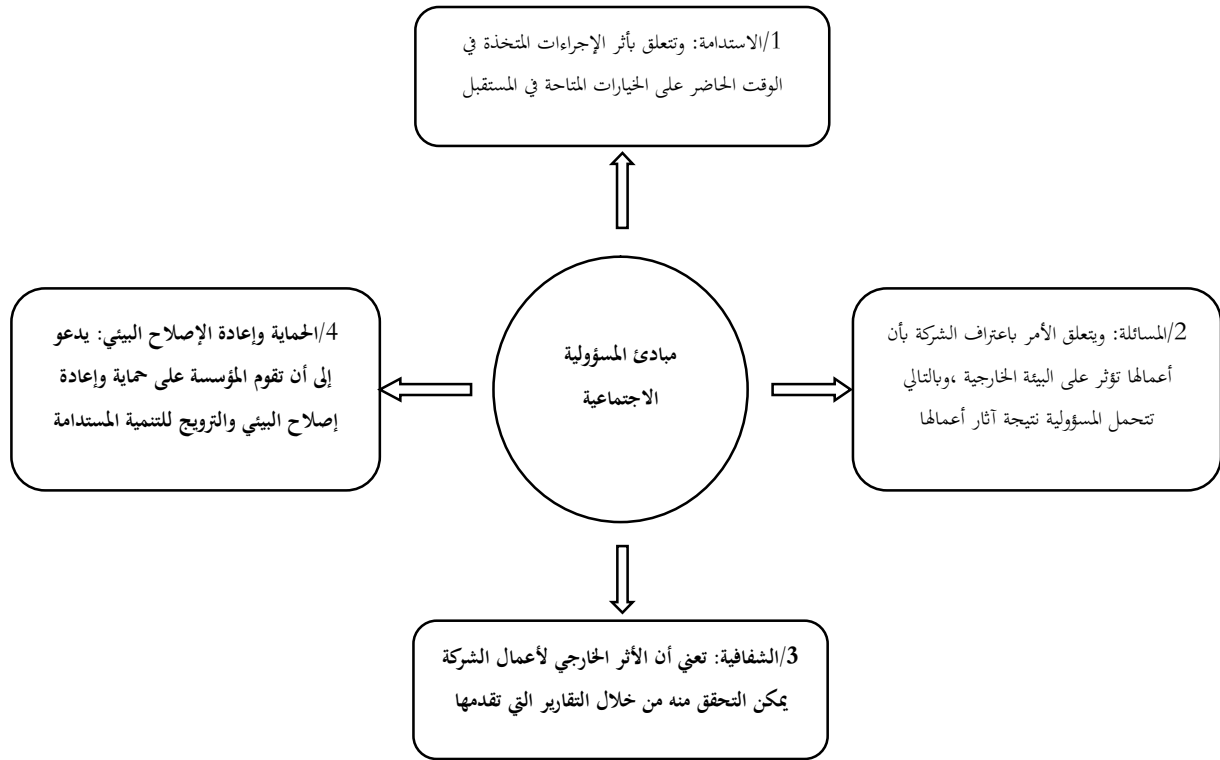
الشكل 1: مخطط المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية من إعداد الباحثة

نستنتج من هذا المخطط أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية لا جدال ولا نقاش في ذلك هو سعي إلى تحقيق أرباحها وأهدافها المسطرة على المدى البعيد ، لكن في جانب آخر وهو جد مهم هو وضع حماية البيئة من المضار والمخاطر التي تحدثها لها في نفس غاية تحقيق أرباح .
تحقيق أرباح + حماية البيئة = التبنى الفعلي للمؤسسات الاقتصادية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية .

4. مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

هناك أربع مبادئ أساسية تشكل مجتمعة جميع أنشطة المسؤولية الاجتماعية وهي الاستدامة، المسائلة، الشفافية، الحماية وإعادة الإصحاح البيئي و سنوضحها فيما يلي:

- **الاستدامة Sustainability:** وتعلق بأثر الإجراءات المتخذة في الوقت الحاضر على الخيارات المتاحة في المستقبل وفي حالة استخدام الموارد في الوقت الحاضر، فإنها لن تعد متاحة للاستخدام في المستقبل، وبالتالي فإن الاستدامة تعني ضمناً أنه لا يجب على المجتمع أن يستعمل مورداً أكثر مما يمكن تجديده.
- **المسائلة Accountability:** ويتعلق الأمر باعتراف الشركة بأن أعمالها تؤثر على البيئة الخارجية، وبالتالي تتحمل المسؤولية نتيجة آثار أعمالها وبالتالي فإن هذا المفهوم يعني اعترافاً بأن الشركة جزء من شبكة مجتمعية أوسع ولها مسؤوليات تجاهها¹⁶، المسائلة هي معيار المحاسبة الاجتماعية ولأخلاقية يساعد الشركات في تحديد المؤشرات الأهداف فيما يتعلق بها داخل المجتمع¹⁷.
- **الشفافية Transparency:** تعني أن الأثر الخارجي لأعمال الشركة يمكن التحقق منه من خلال التقارير التي تقدمها، وبالتالي ينبغي أن تكون جميع آثار أعمال الشركة، بما في ذلك الآثار الخارجية واضحة للجميع من خلال استخدام المعلومات التي تقدمها آليات الإبلاغ فيها¹⁸.
- **الحماية وإعادة الإصحاح البيئي:** يدعو إلى أن تقوم المؤسسة على حماية وإعادة إصحاح البيئي والترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات والأنشطة الأخرى وإعادة ذلك في العمليات اليومية¹⁹.



الشكل رقم 2: مبادئ المسؤولية الاجتماعية من إعداد الباحثة

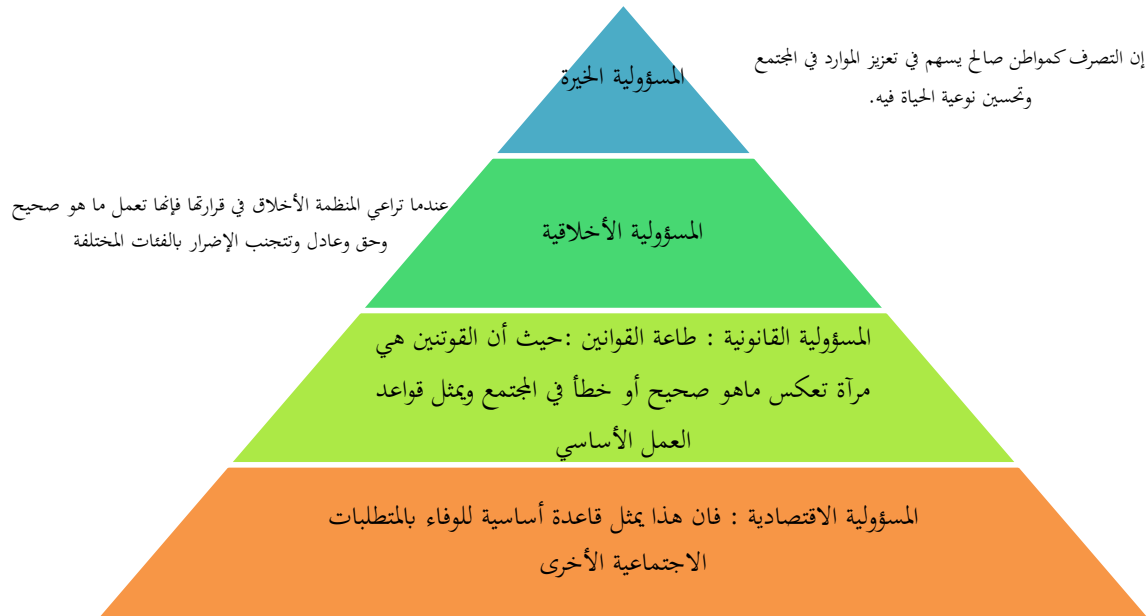
5. أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات :

من بين الرواد الباحثين والإداريين الاجتماعيين الذين ركزوا على البعد الاجتماعي للمؤسسات نجد Carroll الذي قدم نموذجا من أكثر النماذج شهرة، حيث يعتمد هذا النموذج في مجال المسؤولية الاجتماعية على أربعة أبعاد أساسية وهي:

- **المسؤولية الاقتصادية:** تتضمن فكرة المسؤولية الاقتصادية بالدرجة الأولى هي التركيز على تحقيق الأرباح للملكين والإدارة والعاملين والمساهمين فيها كما أن Drucker عبر عن ذلك بقوله إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تتمثل أولا بتحقيق الأرباح الاقتصادية التي تمكنها من تغطية التكاليف المستقبلية لأنها إذا لم تستطع المؤسسة تحقيق هذه الأرباح فإنها لم تتمكن من تلبية أية

مسؤوليات اجتماعية أخرى، لهذا فإن المسؤولية الاجتماعية تركز على بعدين اقتصادي اجتماعي ويجب أن يكونان في توازي مع بعض حتى تتحقق المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى تحقيق الربح لباقي الأطراف التي تتأثر بقرارات المؤسسة كتقديم منتجات للمستهلكين بأسعار مناسبة ووظائف بأجور عادلة للعاملين.

- **المسؤولية القانونية:** هناك من يرى أن المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام وواجب قانوني أي أن المؤسسات عند ممارستها لأنشطتها ووظائفها المختلفة يجب أن تكون مثقفة ومتطابقة مع منظومة القوانين والتشريعات النافذة إلى جانب سعى هذه المؤسسات إلى تحقيق أهدافها الربحية .
- **المسؤولية الأخلاقية:** تتمثل المسؤولية الأخلاقية في ضرورة التزام المؤسسات عند قيامها بوظائفها ومهامها بإتباع الأسس والقواعد التي تتفق مع منظومة القيم والضوابط، العادات والتقاليد واحترام، الثقافات الأساسية والفرعية دون إلحاق أي ضرر بالمجتمع ومكوناته.
- **المسؤولية الاجتماعية:** المبدأ الأساسي في هذا البعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية هو البحث بشكل دائم عن الأساليب والطرق التي تساعد في تحسين نوعية الحياة للعاملين ولأفراد المجتمع وذلك من خلال إسهاماتها الطوعية بأموالها وبرامجها لصالح المجتمع وذلك عبر دعم برامج التنمية المحلية، وهذا ما يساهم في ضمان بقاء المؤسسة ازدهارها وتطورها وتحسين صورتها أمام المجتمع²⁰.



الشكل 3: هرم كارول Carrol للأبعاد المسؤولية الاجتماعية.²¹

6. أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات:

من بين الفوائد التي تقدمها المسؤولية الاجتماعية للشركات ما يلي:

- تحسين الأداء المالي وتخفيض التكاليف التشغيلية.
- تعزيز صورة العلامة وسمعة الشركة.
- زيادة المبيعات وولاء العميل .
- زيادة القدرة على جذب العمال و الاحتفاظ بهم.
- تخفيض إشراف التشريعات و النشاط.
- تخفيض المخاطرة وبالتالي تسهيل الوصول لرؤساء الأموال.²²
- تحويل المشاكل الاجتماعية إلى فرص مربحة للمؤسسة .
- تحسين الأداء البيئي من خلال تقليل معدل الانبعاثات للهواء، والتخلي على النفايات المضرّة للبيئة .
- تحسين الأوضاع البيئية للعاملين للعمل في بيئة نظيفة وآمنة وخالية من الملوثات .
- زيادة الوعي البيئي لدى العاملين بمؤسسة.²³

7. دوافع وبرامج اهتمام المؤسسات الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة:

أهم الأسباب التي تدفع المؤسسات الاقتصادية للاهتمام بالبيئة: هناك أسباب اختيارية وهناك أسباب إجبارية فرضت على المؤسسات لحماية البيئة.

1.7 أهم الأسباب الاختيارية:

- تقليل كمية النفايات وبالتالي تقليل المخاطر الناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الإشعاعية.
- حماية الأنظمة البيئية والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية
- الإسهام ولو بجزء بسيط في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون.
- زيادة الوعي بالمشاكل البيئية في المنطقة التي تتمركز فيها المؤسسة وفروعها.
- تحسين أداء المؤسسة في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على متطلبات البيئة وتحسين قدراتهم على التفاعل والبيئة .
- تحسين صورة الشركات بيئياً، وتحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها وقواه الفاعلة
- في مجال حماية المستهلك والبيئة وتمكين المؤسسات وبالتالي كسب ودهم ودعمهم.
- السيطرة الجيدة على سلوك الأفراد، وطرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل²⁴.

2.7. أسباب التنبئ الإجباري للمسؤولية البيئية:

الالتزام بالتشريعات: يسود العالم اليوم تزايد ملحوظ في سياسة حماية البيئة واستراتيجيتها والتشريعات واللوائح التنظيمية لتنفيذها، ونجد مثل أسلوب الاتفاقيات الطوعية بين أجهزة تحقيق الالتزام والمنشآت الصناعية، والتدقيق في تحديد المسؤولية المدنية أو الجنائية في أحداث التلف البيئي، وتقييم حجم التعويضات المطلوبة لإصلاح التلف، أو ابتكار أساليب جديدة قائمة على آليات السوق لتحقيق الالتزام أو تقديم حوافز اقتصادية لتنشيط جهود الالتزام واقتناع كل الأطراف بأهمية أهداف هذا التعاون لتحقيق الإلزام بالتشريعات السائدة وفي ما يلي الإطار القانوني لحماية البيئة في الجزائر:

لقد تضمنت المواثيق الجزائرية على حماية البيئة كما نص ذلك ميثاقى 1976 و 1986 ويعتبر المرسوم التنفيذي رقم 83-3 المؤرخ في 05 فبراير 1983 بداية ظهور الاهتمام البيئي عقب ظهور بؤادر للتدهور البيئي، وكان هدف هذا المرسوم تنفيذي سياسة وطنية لحماية البيئة ترمي إلى:

- حماية الموارد الطبيعية واستخلاص هيكلية وإضفاء القيمة عليها.
- تحسين إطار المعيشة ونوعيتها.
- إلقاء كل أشكال التلوث ومكافحة أضراره.

بعد هذا دخلت البيئة في السياسات العامة للبلد، وتوالت القوانين الهادفة إلى حماية البيئة من مختلف الجوانب.

تزايد الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة: تزايد الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة وتزايد الضغط الشعبي على الأجهزة الحكومية والمنشآت الصناعية لوقف التلوث وإصلاح التلف البيئي مما فرض على المنشآت الصناعية اهتمام متزايد بالاستجابة لهذا الضغط وتحسين صورة المنشأة، وإظهارها بمظهر التنظيم الوطني الحريص على مصلحة الوطن، وضغط يأخذ الآن أشكالاً جديدة مثل إشهار الأداء البيئي للمنشأة في وسائل الإعلام أو متابعته أو حتى مقاطعة منتجاتها.

المنافسة: عزوف المستهلكين عن منتجات المنشأة ذات الأداء البيئي المتدهور يؤدي إلى إضعاف وضعها التنافسي، أما على المستوى الدولي فإن عولمة النشاط الإنتاجي والاقتصادي في عالم اليوم والاتفاقيات الدولية يتحكم الأداء البيئي للدولة ومنشأتها قد تنتهي باستبعاد إنتاج المنشأة الملوثة من السوق العالمية، وهناك اليوم قائمة يتزايد طولها للمواد المحظورة استخدامها في العالم لأسباب بيئية أو صحية، ومسألة المنافسة في السوق الدولية مسألة تستحق أن تعالج بمزيد من التفصيل والاهتمام.

الاعتبارات المالية:

- الخسائر الناجمة عن الحوادث ذات الآثار البيئية خارج حدود المنشأة.
- تحديد التصريفات ومخلفات الإنتاج وفرض الضرائب أو الرسوم عليها.
- مواقف البنوك وشركات والتأمين من المنشأة وما قد يؤدي إليه من ارتفاع تكلفة الاستثمارات أو رسوم التأمين.

- عدم تحقيق الوفرة في الخامات والسلع الوسيطة والطاقة الناجم عن استخدام أساليب إنتاج لا ينتج عنها تلوث.

متطلبات سوق التصدير : ممثلو الدول النامية لم يشاركوا بشكل جدي في صياغة المواصفات و مقاييس جودة البيئة إلا أنه في النهاية لابد من الالتزام بها لدعم قدرة هذه الدول على التصدير، ويتوقع بأن تطبيق نظم الإدارة البيئية سيزيد من القدرة التنافسية في السوق العالمية²⁵.

8. أهم برامج المسؤولية الاجتماعية للمنظمات اتجاه البيئة :

إن المسؤولية الاجتماعية للمنظمات اتجاه البيئة، والتي يطلق عليها عادة "المسؤولية البيئية للمنظمات" ويقصد بها تلك المساهمات الطوعية والإجبارية الملقاة عاتقها اتجاه البيئة وتحقيق استدامتها، فمن أهم المساهمات التي تقوم بها منظمات الأعمال تجاه البيئة نجد:

- العمل على تفادي والتقليل من مسببات تلوث الهواء والأرض والمياه وإحداث الضوضاء.
- تقديم منتجات ذات تصميم أخضر بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات عند تشغيلها.
- تسير النفايات والعمل بنظام الرسكلة للتقليل من أثارها السلبية على البيئة.
- الاستخدام العقلاني للمواد الخام ومنع الاستخدام التعسفي لها.
- الاستغلال الرشيد لمصادر الطاقة.
- المساهمة في البحث عن الطاقات البديلة النظيفة واكتشافها.
- المبادرة في تمويل المشاريع المتعلقة بالبيئة كإنشاء الحدائق والمحميات الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي والغابات²⁶.

حماية البيئة هي إحدى المحددات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وهي أيضا جزء لا يتجزأ من المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، حفاظا على الموارد الطبيعية من التدهور وضمانا لحق الأجيال القادمة في نصيب عادل من تلك الموارد، يمكن لمنظمات الأعمال أن تلعب دورا بارزا في حماية البيئة من خلال تحسين أدائها البيئي واستخدام تقنيات وأساليب الحد من التلوث ومن بين الأنشطة البيئية:

- استخدام تكنولوجيا أكثر تطورا لا تؤثر بالحيط، والحد من انبعاث الغازات.

- استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.
- إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها.
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.²⁷

9. استراتيجية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تبني المسؤولية الاجتماعية للبيئة:

1.9. إستراتيجية الجزائر في تبني المسؤولية البيئية:

عملت الجزائر على وضع إستراتيجية عمل ترمي إلى حماية البيئة، وسيكون الهدف من هذه الإستراتيجية التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستعمال الرشيد والمستديم للموارد الطبيعية، وضرورة التخفيف والتقليص من الملوثات والأضرار والمخاطر التي تهدد الصحة العامة، واتخاذ التدبير الحافزة لمعالجة المشاكل البيئية كالتخلي عن كل بقايا الدعم المالي الذي يشجع على الاستخدام المفرط لموارد الطاقة وتمويل حماية البيئة.

تعد الجزائر من الدول المهتمة بالمحيط والبيئة ومن أهم الدول التي تسعى من خلال سياستها إلى المحافظة على البيئة بالرغم من اعتمادها في اقتصادها على المحروقات، حيث تعتبر هذه السلعة من أكثر السلع الملوثة إذا لم يتم التعامل معها بشكل ملائم و مسؤول، وتعد الجزائر من الدول الفاعلة في برنامج هيئة الأمم المتحدة لحماية البيئة، وتعد أيضا من الدول التي لها اتفاقيات ومشاركات أورو متوسطية، عربية وعالمية في حماية البيئة.

أما فيما يخص مشاركتها نذكر على سبيل المثال:

- **على المستوى العربي:** المشاركة في مجلس وزراء البيئة العرب وشغلت الجزائر منصب رئاسة منطقة المغرب العربي .
- **على المستوى الإفريقي:** شاركت في الاجتماعات الإفريقية المنعقدة كمؤتمر مابوتو بالموزمبيق سنة 1998، والذي كان حول التسيير المدمج والمستديم للمناطق الساحلية.
- **على المستوى الدولي العلاقات مع الهيئات الدولية:** برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنبثق من هيئة الأمم المتحدة، وهي عبارة عن هيئة تسيير النشاط البيئي في العالم، مؤتمر الأمم المتحدة من

اجل التنمية المستدامة، حيث تعتبر الجزائر عضوا دائما وتلعب دورها بشكل فعال وهذا يرجع لحضورها المنتظم والفعال.

- العلاقات مع الاتفاقيات الدولية: نجد مشاركة في مؤتمر "كيوتو" باليابان في ديسمبر 1997، المشاركة في مؤتمر الأطراف للاتفاقية الدولية حول التنوع البيولوجي²⁸.

2.9. الإطار القانوني والتنظيمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر لحماية البيئة :

اهتمت الجزائر بشكل متأخر بقوانين حماية البيئة، حيث تأخر إصدار أول قانون لحماية البيئة إلى سنة 1983، غير أنها استدركت أهمية هذا الموضوع، وبادرت إلى تدعيم ترسانتها التشريعية لحماية البيئة، فقد أصدرت عدة قوانين ومراسيم تنفيذية منها:

- قانون رقم (83-03) المؤرخ في 5 فيفري 1983 والمتعلق بحماية البيئة.
- قانون (84-12) المؤرخ في جوان 1984 المتضمن النظام العام للغابات وعدل بقانون رقم (91-20) المؤرخ في 2 ديسمبر 1991 والمتضمن النظام العام للغابات، والنصوص التنظيمية المطبقة له.
- المرسوم التنفيذي رقم (90-78) المؤرخ في 27 فيفري 1990 والمتعلق بدراسة التأثير على البيئة ، حيث تعرضت مواد هذا القانون إلى دراسة التأثير البيئي للمشاريع.
- المرسوم التنفيذي رقم (98-339) المؤرخ في 03/11/1998 المتعلق بالتنظيمات المطبقة على المنشآت المصنفة، يتضمن مفهوم المنشآت المصنفة وكيفية اكتسابها والأحكام المطبقة عليها.

ومن أهم القوانين الجديدة التي تم إصدارها مؤخرا في مجال حماية البيئة:

- القانون رقم (19-01) المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، تمت المصادقة عليه في ديسمبر 2001 وقد نص هذا القانون على حتمية تقليص إنتاج النفايات ، تهمين هذه النفايات بإعادة استخدامها أو رسكلتها، بأي طريقة تضمن إعادة استخدامها على شكل طاقة أو مواد حيث لا تشكل خطر على البيئة وصحة الإنسان، كما يجسد هذا القانون مبدأ مسؤولية المنتج عن النفايات التي يخلفها .

- القانون رقم (03\10) المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة حيث تمت المصادقة عليه في جويلية 2003 وتبني المشروع الجزائري فيه الخطوط العريضة لمبادئ التنمية المستدامة لقمة ريوديجانيرو 1992.

- ونجد كذلك إجراءات اقتصادية لحماية البيئة: حيث سعت الجزائر إلى إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث وخاصة الهواء والماء. إدخال أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة (TAPD) ولكن على ما يبدو أن تجسيد الجباية البيئية كأداة اقتصادية ومالية لإدارة الموارد البيئية لم يتم إلا خلال السنوات القليلة المنصرمة، تم استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال قوانين المالية للسنوات 2002 - 2003 .

من بين رسوم المستحدثة، الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة، الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة، الرسوم الخاصة على الانبعاثات الجوية، الرسم الخاص على الانبعاثات السائلة الصناعية.

- تقع مسؤولية حماية البيئة في الجزائر على عاتق بعض الهيئات والمؤسسات المختصة، كوزارة البيئة وهيئة الإقليم والمجلس الأعلى للبيئة، المعهد الوطني لمهن البيئة، المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة المركز الوطني للتكنولوجيات النظيفة²⁹.

10. واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية اتجاه حماية البيئة:

بفضل جهود الدولة في سن القوانين التي تحمي البيئة وفرض الرسوم البيئية، كان لزاما على المؤسسات الاقتصادية خصوصا الصناعية منها الالتزام بالقوانين البيئية، حيث بدأت العديد من المؤسسات الصناعية المتسببة في التلوث خاصة في إدراج متطلبات حماية البيئة في مشاريعها التوسعية، و خصوصا استثمارات معتبرة من أجل التقليل من حدة التلوث منها:

- مجمع التحليل الكهربائي للزنك في مدينة الغزوات، تقليص معتبر من انبعاث ثاني أكسيد الكبريت من 1500 إلى 400 جزء في المليون، بلغت تكلفة الاستثمارات 1147 مليون دينار جزائري من الأموال خاصة للمؤسسة.
 - مجمع إنتاج الأسمدة (ASMIDAL) في عنابة، تنظيف عنابة الكبرى من التلوث حيث تم خفض 88% من انبعاث ثاني أكسيد الكبريت و98% من أكسيد الآزوت.
 - مركب الصلب ميتال ستيل في عنابة، اتخذ المركب سلسلة من التدابير، فقام بتركيب نظم لجمع الغبار ومحطة للمعالجة البيولوجية، وإعادة تأهيل المصفاة الكهربائية ، وإنشاء محطات معالجة مياه الصرف.
 - مركب المواد الدسمة في مغنية: لم يأل المركب جهدا في مجال مكافحة التلوث واسترجاع وتأمين المواد الثانوية ، وهو يسترجع أكثر من 4,5 طن في اليوم من مادة الجليسرين ويصدرها للخارج .
 - وحدة إنتاج الذرة في مغنية ، قامت باستخدام أموالها الخاصة بإنشاء محطة لمعالجة مياه الصرف تتناسب مع طبيعة النفايات الصادرة عن نشاطاتها.
 - مصانع الإسمنت في كل من مفتاح، زهانة، وحامة بوزيان: قامت مصانع الاسمنت هذه بتخصيص استثمارات كبيرة في سبيل تحديث وتحديد معادنها المتعلقة بمكافحة التلوث، إذ بلغت هذه الاستثمارات 616 مليون دينار جزائري في مصنع الإسمنت لمفتاح ، و100 مليون دينار جزائري في مصنع زهانة و220 مليون دينار جزائري مصنع حامة بوزيان³⁰.
- نجد كذلك نموذج لمؤسسة صناعية سوناطراك من أهم مصانع في جزائر ومن أكثر مؤسسات التي قد تسبب أخطار وخيمة للبيئة غير أن هذه الأخيرة وضعت استراتيجيات من اجل حماية البيئة من مضار التي قد تحدثها لها.
- حيث أعلنت سوناطراك شعار أساسيا لتحسين أدائها في مجالات ،الصحة،الأمن، البيئة وهو "لا حوادث، لا إصابات للعمال، لا تأثير على البيئة"، وبما أن موضوع بحثنا هذا هو حماية البيئة مسؤولية المؤسسات الاقتصادية، نتكلم عن التزامها في مجال البيئة.

عملت شركة سوناطراك، على الحفاظ على الموارد الطبيعية، التخفيض من الانبعاثات الجوية، حماية التنوع البيولوجي، نذكر بعض الإنجازات والأمثلة المحققة من طرف سوناطراك في مجال المسؤولية الاجتماعية:

- وقعت شركة سوناطراك وسبع شركات بترولية أجنبية في 2007/5/28 على اتفاقات تقضي بإنشاء شركة بيئية متعددة الجنسيات مهمتها مكافحة تلوث مياه البحر بالمواد النفطية وستقوم الشركة بتعزيز قدرات تدخل الدول الساحلية من أجل تعاون أحسن في حالة وقوع تلوث بترولي كبير وتسهيل تبادل المعلومات والتكوين في مجال التكنولوجيات الحديثة ، ومن مقرر أن يكون مقرها في الجزائر
- تم إطلاق حملة واسعة للتشجير في سبيل حماية البيئة وتم غرس 102060 شجرة من طرف العمال .
- التخفيض ومحاولة التقليل من المواد العضوية الملوثة والغازات السامة في الهواء³¹.

11. الخاتمة:

نستنتج في الأخير أن المسؤولية الاجتماعية كان لها دور كبير في تسليط الضوء على موضوع وقضية جد أساسية للمؤسسات الاقتصادية، عليهم الالتزام بها، ألا وهي صيانة البيئة والمحافظة عليها، وهي مسؤولية كل مؤسسة كانت باختلاف نشاطها وعملها، بعدما كانت المؤسسات الاقتصادية متجاهلة عنصر حماية البيئة واعتبارها مجرد مادة خام لتطوير اقتصادها وتحقيق أرباحها وأهدافها فاستنزفت كل ثروتها باطنية كانت أم ظاهرية، دون مراعاة مخلفات التي انجرت لها للبيئة من كل الجوانب من تلوث هواء وتربة والماء وحتى ثقب الأوزون لحقه أضرار هذا الاستعمال اللاعقلاني، ومع تزايد الوعي بأهمية موضوع حماية البيئة وظهور هيئات وتشريعات قانونية، أصبح لزاما على المؤسسات المحافظة على البيئة ضمن أهم أهدافها واعتبارها ركيزة أساسية، وهنا برزت المسؤولية الاجتماعية لتحقيق هذا الأمر وتكريس وتطبيق مبادئها وأبعادها وأفكارها تدعو إلى حماية البيئة، ويظهر لنا هذا الالتزام الفعلي من خلال التدابير الوقائية التي وضعتها المؤسسات وبرامج واستراتيجيات فعالة تعمل على المحافظة على البيئة، ويتجلى لنا أن المؤسسات

الاقتصادية الجزائرية تحاول جاهدة وضع نصب عينها تحقيق مسؤولية اجتماعية اتجاها حماية البيئة من أثارها التي تسببها لها من خلال وضع قوانين واليات صارمة وكذا اتفاقيات وإقامة علاقات مع هيئات سواء داخلية أو خارجية من اجل حماية البيئة، وهي تسعى للبحث دائم عن طاقات متجددة غير مضرّة للبيئة، وهذا إن دل فإنه يدل على شيء واحد هو إحساس هذه مؤسسات بضرورة تحلي بالمسؤولية الاجتماعية اتجاها البيئة وتجسيدها على ارض واقع .

التوصيات:

- ضرورة تحلي المؤسسات الاقتصادية بالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاها حماية البيئة، واعتبارها هدف أساسي تسعى له مثلها مثل تعظيمها للأرباح.
- ضرورة تبني المؤسسات الاقتصادية بالمسؤولية الاجتماعية لحماية البيئة من خلال استخدام تقنيات وأساليب الإنتاج الأنظف من أجل حسن استخدام الموارد الطبيعية والحد من التلوث.
- ترسيخ المسؤولية الاجتماعية اتجاها محافظة البيئة على أنها عمل تطوعي وواجب إنساني أخلاقي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسؤوليتها البيئية.
- اعتبار المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام وواجب قانوني، وهذا يجعل المؤسسات عند ممارستها لأنشطتها وأعمالها تكون متطابقة مع منظومة القوانين والتشريعات التي تنص على حماية البيئة.
- غرس مبادئ المسؤولية الاجتماعية اتجاها حماية البيئة لدى المؤسسات الاقتصادية يجعلها أكثر حذر وحيطه، وتطبيقها على أرض الواقع وعدم جعلها فقط أفكار لا غير، لأنها تحمل في طياتها فوائد عظيمة من أجل حماية البيئة على مدى الطويل.
- التزام الشركات بتقديم تقارير تحتوي على معلومات لجميع أثار ومخلفات أعمالها على البيئة، مع وضع آليات وإستراتيجية حمايتها وكذا إعادة إصلاحها، وإدماج ذلك ضمن أهم مخططاتها والعمليات اليومية.
- اعتبار حماية البيئة جزء لا يتجزأ من المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الاقتصادية، ووضعها أحد أهم أبعادها يعطيها الإطار التنظيمي الملائم لها في المنظمة.

المسؤولية الاجتماعية ودورها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ترسيخ مبدأ حماية البيئة

- وضع خطة ذات كفاءة عالية تتضمن تحديد الأهداف المتعلقة بحماية البيئة و اعتبارها مسؤولية اجتماعية ملقاة على عاتق كل مؤسسة يكون هذا من خلال تحمل الأضرار التي قد تتسبب فيها نشاطاتها، و اختيار فريق التنفيذ القادر على تحليل القضايا البيئية وحلها، محاولة قدر المستطاع تجنب كل ما قد يضر بالبيئة، وكذا الدعم المالي والفني لكل المبادرات الخارجية الهادفة إلى الحفاظ على البيئة.
- تنص المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية باستخدام تقنيات تكنولوجيا أكثر تطوراً لا تؤثر بالمحيط والحد من انبعاث الغازات.
- تحث المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية بضرورة البحث عن الطاقات البديلة النظيفة واكتشافها، من اجل محافظة على البيئة ، وضمانها لحق الأجيال القادمة.
- سن مجموعة من قوانين وقواعد لحماية البيئة وإجبار المؤسسات الاقتصادية بإتباعها ومحاسبتها على كل تجاوز قد يؤدي أي نوع ضرر على البيئة، ويكون هذا من خلال المراقبة والمحاسبة من قبل هيئات و فرق مختصة تعمل على صيانة البيئة، ومعاقبة كل من يتجاوز شروط محددة ومسطرة بغرامات مالية تكون هذه الأخيرة موجهة لصالح إصلاح البيئة وتمويل مشاريع بيئية كإنشاء الحدائق، حملة تنظيف وتخلص من النفايات.

- ¹ - بن دريدي منير مجموعة الباحثين، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، دار النشر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، برلين ألمانيا، 2019، ص 8، 9، 10.
- ² - فلاق محمد وآخرون، "مدى استجابة المؤسسات الاقتصادية لمفاهيم وأسس المسؤولية الاجتماعية دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 21، العدد الثاني، 2019، المعهد العربي للتخطيط ص124.
- ³ - شريف مسعودة وحاجي كريمة: "المسؤولية الاجتماعية والثقافية والتنظيمية في منظمات الأعمال المعاصرة رحلة ألف ميل تبدأ بخطوة"، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية العدد 14 ماي 2014 ص110.
- ⁴ - المعهد العربي للتخطيط بالكويت، منظمة عربية مستقلة المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية العدد التسعون، فيفري شباط، 2010، ص3.
- ⁵ - موقع إلكتروني www.almaany.Com
- ⁶ - شادي عز الدين: "البعد الاتصالي لحماية البيئة في الجزائر الاتصال والتنسيق بين الوزارات وزارتي البيئة والفلاحة نموذجاً"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال تخصص اتصال بيئي جامعة الجزائر "3"، 2012، 2013، ص22.
- ⁷ - بن سعد وسيلة: "تقييم المؤسسة ودوره في تحقيق ميزة تنافسية" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير"، فرع مالية ومراقبة، جامعة جيلالي لباس بسيدي بلعباس، 2015-2016، ص8.
- ⁸ - مؤتمر الأمم المتحدة البيئية والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف 2004 ص24.
- ⁹ - زينة بوسالم، المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في الصحافة الجزائرية جريدة الشروق نموذجاً، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاجتماعية، تخصص بيئة - جامعة منتوري قسنطينة 2010/2011 ص12، 13.

- 10 - خامر الطاهر - المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة " حالة سوناطراك - مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وتسيير البيئة - قاصدي مرباح - ورقة 2007 ص 16، 17.
- 11 - بروال بومدين ، شريف عمر مداخله " المسؤولية الاجتماعية كدافع لتبني سياسة بيئية مسؤولة من طرف منظمات الأعمال ، ملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية 14، 15، فيفري 2012 جامعة بشار .
- 12 - هشام بورمه ، العيد قرشي -واقع تبني المنشآت السياحية للمسؤولية البيئية - دراسة ميدانية للمنشآت السياحية في ولاية جيجل ، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 6 عدد 1 لشهر أبريل 2020 ص 351، 352
- 13- بن دريدي منير ومجموعة الباحثين ، مرجع سابق، ص 66.
- 14- مقدم وهيبة ، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة وهران، 2014، ص 89.
- 15- بن دريدي منير ومجموعة الباحثين ، مرجع سابق، ص 67.
- 16 - عبور سعاد بن سليمان جمال- المسؤولية الاجتماعية وأهميتها في تعزيز قيم المواطنة في ضوء إدارة الأعمال والمؤسسات ، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول برلين ألمانيا ص 263، 264
- 17 - DAVID Katamba & another's, principales of corporate social responsibility(CSR) - a guide for students and practicing managers in developing and emerging countries, CSR consultative group, Houston .UEA .2012 ,p54
- 18- عبور سعاد ، بن سليمان جمال، مرجع سابق، ص 263، 264 .
- 19 - يحيى ناصيرة ، مهدي مراد، عنوان مداخله "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات آلية لتدعيم نظم الإدارة البيئية"، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الأغواط ، المجلد 7 ، العدد 32، ص 131.
- 20 - لغويل سميرة، زمالي نوال: "المسؤولية الاجتماعية المفهوم، الأبعاد، المعايير"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27 ديسمبر 2016 ، ص 304-305.

- 21 - قدرى إبراهيم: " أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة دمشق سورية، 2014/ 2015، ص48
- 22 - شين فيروز، شين نوال- عنوان المداخلة "دور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمة"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يومي 6-7ماي 2012 ص 10.
- 23 - جوادي نور الدين ، جديد هالة، عبد اللاوي عقبة ، عنوان المداخلة " السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر ، دراسة ميدانية حول تجربة شركة الورود لإنتاج العطور في إطار مشروعها للحصول على شهادة الأيزو 14001 ص456.
- 24 - ساسي سفيان -المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية (حالة الجزائر)، مجلة حقوق الإنسان العدد الثاني 2014.
- 25 - بن علي آمال ، مسعودي زكرياء- عنوان مدخلة "الاهتمامات البيئية في إطار المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية ، دراسة حالة شركة Condor للصناعات الإلكترونية والكهرو منزلية ، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخصر بالوادي الجزائر المجلد 1 العدد1 ديسمبر 2017 ص417/418.
- 26 - بن علي آمال ، مسعودي زكرياء، مرجع نفسه، ص416 418.
- 27 - مقدم وهيبة - نفس المرجع- ص 87،88.
- 28 - ساسي سفيان - نفس المرجع-
- 29 - مقدم وهيبة، مرجع سابق، ص 237،238.
- 30 - مقدم وهيبة- نفس المرجع -ص 254، 255.
- 31 - بابا عبد القادر ، وهيبة مقدم - المسؤولية الاجتماعية ميزة استراتيجية خالقة للقيمة (دراسة حالة شركة سوناطراك - مجلة الاقتصاد المناجنت 2008 ص 439، 440.